نظـرة فيما قيـل عن بعض رجـال صحيـح البخـاري



إعـداد الأستـاذ : أحمد اليزيدي
عضو رابطة علماء المغرب ــ فرع القنيطرة

تقديــم :

لا أجزم أن من الحق أن نتناول موضوعا قد فرغ منه أمثال الحافظ الذهبي قبل منتصف القرن الثامن الهجري، والحافظ ابن حجر قبل منتصف القرن التاسع، لاسيما وقد علم الجميع أن المشتغلين بعلوم الحديث بعد القرن التاسع كلهم عيال على ابن حجر، صاحب التآليف المتنوعة في مختلف علوم الحديث، فإذا انضاف إلى ذلك أن الرجال الذين يراد الحديث عنهم والنظر فيما قيل فيهم هم رجال الصحيح ــ صحيح البخاري ــ علمت مقدار الصعوبة التي تقف في وجه من يتصدى للخوض في هذا الموضوع.

ولم أعد بأنني سأحسم الموضوع، ولكنني سأنظر فيه من جديد، وأحاول ترتيبه ترتيبا جديدا يسمح بإعادة البحث من جديد.

ومن أجل ذلك ستكون أرضية الموضوع إشكالات أطرحها في صورة أسئلة وهي كما يلي :

1. ما المراد بالكلام في رجال البخاري ؟ أهو مطلق الكلام سواء كان جرحا أو تعديلا ؟ إن كلام المعدل لا يحتاج إلى أجوبة عنه، ولكنه يحتاج فقط إلى تزكية إذا كان غير كاف وهو بحمد الله كاف في مجموع رجال الصحيح عند البخاري.

2. إذا كان القصد من الكلام في بعض رجال الصحيح هو الكلام المجرح القادح في عدالة الراوي، فإن الأمة قد أجمعت على تلقي الصحيح بالقبول، وما تلقي بالقبول من طرف علماء الأمة يصعب تجريح ناقله.

3. هل تعني الإجابة عمن تكلم فيهم من رجال الصحيح تبرئة ساحتهم من كل ما نسب إليهم ؟ أعتقد أن هذا مستحيل، لأن الكمال لله وحده، والعصمة للأنبياء لا لغيرهم، ولنا فقط حسن الظن في أئمتنا الكرام وحرصهم على صحة ونقاء سنة نبينا محمد ﷺ.

4. إن الإجابة عن رجال الصحيح الذين قيل فيهم ما قيل، يجب أن تنصرف إلى الموازنة بين أقوال الجرح والتعديل وتمحيصها والخروج بنتيجة تثبت عدالة الراوي فيقبل حديثه، أو تنفيها فيرد. وهذا الأمر في غاية الصعوبة بالنسبة لكل واحد تكلم فيه على حدة. ومع ذلك فقد أشبع النقاد هذا الموضوع بحثا وتعليقا.

5. الكلام على رجال الصحيح شديد الصلة بالكلام على الأحاديث التي انتقدت في صحيح البخاري، لأن الحكم على الراوي ينتج تلقائيا ــ غالبا ــ حكما على الحديث الذي رواه، ما لم تتدخل عوامل أخرى.

ولكي ينسجم الحديث مع هذه الإشكالات، ينبغي أن يدور البحث حول محورين أساسين هما :

1. التعريف سريعا وإجمالا بالبخاري وصحيحه، ليكون ذلك قاعدة للمحور الثاني.

2. النظر فيما قيل عن بعض رجال الصحيح، وينقسم هذا المحور إلى :

رجال الصحيح : ــ عددهم : (الذين روي عنهم).

ــ عدد المتكلم فيهم في الصحيح، وسنفصل الكلام فيه إلى نقط متعددة ستأتي.

المحــور الأول : التعريف سريعا بالبخاري وصحيحه :

أولا البخــاري :

في يوم الجمعة بعد صلاتها ثالث عشر من شوال سنة أربع وتسعين ومائة (194 هـ) وفي مدينة بخارى إحدى مدن الأزبكستان على الطريق المؤدية إلى فارس والهند والصين، ولد أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة

ابن بردزبة الجعفي نسبة إلى اليمان الجعفي الذي أسلم على يد المغيرة، فهي نسبة ولاء، البخاري نسبة إلى بخارى التي أتاها المغيرة أو أبوه، وبردزبة بالفارسية الزارع كما يقول أهل بخارى.

ولم يعرف شيء عن إبراهيم جد البخارى، أما أبوه إسماعيل فهو في الطبقة الرابعة من ثقات ابن حبان، روى عن حماد بن زيد إمام البصرة ت 179 هـ وروى عن مالك، توفي إسماعيل ومحمد صغير، فنشأ في حجر أمه، وألهم حفظ الحديث وهو في الكتاب ابن عشر سنين أو أقل، وأصلح لبعض المحدثين غلطه وهو ابن إحدى عشرة سنة، وحفظ كتاب ابن المبارك ووكيع وهو في السادسة عشرة.

رحل في طلب العلم فقال عن نفسه : دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين، وإلى البصرة أربع مرات، وأقمت بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت إلى الكوفة.

كان لدقة حفظه شديد المعرفة بأسماء الرجال وكناهم، قال محمد بن أبي حاتم عنه : كنت في مجلس الفريابي فقال حدثنا سفيان عن أبي عروة عن أبي الخطاب عن أبي حمزة فلم يعرف أحد في المجلس من فوق سفيان فقال لهم : أبو عروة هو محمد بن راشد، وأبو الخطاب هو قتادة بن دعامة، وأبو حمزة هو أنس بن مالك ... الخ.

فإذا علم أن الفريابي مات وسن البخاري لم يتجاوز بعد الثامنة عشرة، ومع ذلك يميز وحده دون باقي الحضور في المجلس هذه الكنى التي عجز عن معرفتها غيره، إذا علم ذلك عرف مقدار معرفة البخاري بالرجال الذين نحن بصدد النظر فيما قيل في بعضهم.

قال له مسلم ذات يوم ـــ بعد أن أبان له البخاري عن علة في حديث كفارة المجلس بإسناد كان مسلم يعتقد أنه ليس في الدنيا مثله ـــ : لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك، هـ. ومع علمه بالرجال وشدة اطلاعه على أحوالهم لم يكن يتسرع باستعمال الألفاظ الجارحة، قال الحافظ ابن حجر : وللبخاري في كلامه عن الرجال توق زائد، وتحر بالغ يظهر لمن تأمل كلامه في الجرح والتعديل، فإن أكثر ما يقول سكتوا عنه، فيه نظر،

تركوه، ونحو هذا وقلّ أن يقول، كذاب أو وضاع، وإنما يقول : كذبه فلان، رماه فلان هـ.

من تعظيم الناس له :

مما ورد من تعظيم الناس للبخاري، وخاصة شيوخه، أن محمد بن أبي حاتم ت 327 هـ قال : سمعت البخاري يقول كان إسماعيل بن أبي أويس (ت 226 هـ) إذا انتخبت من كتابه، نسب تلك الأحاديث لنفسه وقال : هذه الأحاديث انتخبها محمد بن اسماعيل من حديثي.

وقال ابن خزيمة : ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل. وبهذا الصدد أحب أن أذكر القارئ الكريم بقصة عن البخاري في معاملاته، تثبت حقيقته العملية في مجتمعه، قال غنجار في تاريخ بخارى : حدثنا أحمد بن محمد بن عمر المقرئ، حدثنا أبو سعيد بكر بن منير قال : كان حُمِل إلى محمد بن إسماعيل بضاعة أنفذها إليه أبو حفص، فاجتمع بعض التجار إليه بالعشية وطلبوها منه بربح خمسة آلاف درهم، فقال لهم : انصرفوا الليلة، فجاء من الغد تجار آخرون، فطلبوا منه البضاعة بربح عشرة آلاف درهم، فردهم وقال : إني نويت البارحة أن أدفعها إلى الأولين فدفعها إليهم وقال : لا أحب أن أنقض نيتي.

والحديث عن البخاري يطول، وإنما سقنا هذه النبذة المتعلقة بمعرفته بالحديث ورجاله، لأنها ألصق بصلب الموضوع، وله من التصانيف بالإضافة إلى الصحيح، نحو تسعة عشر كتابا على ما ذكره الحافظ ابن حجر في المقدمة، منها : التواريخ الثلاثة، والتفسير، وكتاب المبسوط، وكتاب الوحدان، وكتاب العلل، وكتاب الأشربة، ورفع اليدين في الصلاة، وكتاب الكنى، وكتاب الفوائد، وغيرها.

وكانت وفاته ليلة السبت وكانت ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين (256 هـ).

ثانيا صحيح البخاري :

لا يخفى أن تدوين الحديث مر بمراحل معروفة لا أطيل بسردها حتى

جاء محمد بن إسماعيل، فتمعن في مختلف التصانيف، فوجدها جامعة للغث والسمين، أو للصحيح والحسن والضعيف، فكان من حكمة الله البالغة أن وفقه الله للقيام بعمل جليل ؛ حفظا للسنة المطهرة من الخلط والتحريف، ومصداقا لمعنى الأثر : «إن الله يقيض لهذه الأمة من يجدد لها أمر دينها على رأس كل مائة سنة.» فكان ذلك العمل الجليل هو «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» كما هو الاسم عند ابن الصلاح والنووي [1].

روى الحافظ ابن حجر بإسناد ثابت عن البخاري قوله : رأيت النبي ﷺ وكأنني واقف بين يديه، وبيدي مروحة أذب بها عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لي : أنت تذب عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح [2].

وسبب كهذا يتلاءم مع ما ألزم به نفسه من قيود صعبة التطبيق نظريا وعمليا، والبخاري ــ تطبيقا لذلك ــ يصرح بأنه لم يدخل في الجامع حديثا إلا بعد أن يغتسل ويصلي ركعتين، روى الحافظ بإسناده إليه، وروى الإسماعيلي عنه قال : لم أخرج في هذا الكتاب إلا حديثا صحيحا، وما تركت من الصحيح أكثر.

وروايات المحدثين عن البخاري في هذا الشأن كثيرة ومتنوعة، والذي يتحصل منها أن البخاري لم يرد أن يجمع كل ما صح، ولم يلتزم بذلك، بل أراد أن يثبت في السبعين [3] كتابا التي يحتوي عليها الصحيح ما يكفي أن يكون أصلا من السنة في الموضوع، ولو أنه أطال في كل كتاب، وأثبت فيه كل ما صح، ربما طال الصحيح إلى أن يصبح صعب المأخذ، وربما عاقه عن إتمامه عائق، وقد لاحظت أن الحافظ بن حجر فعل الشيء نفسه في شرحه للصحيح، فكان قد ابتدأه بشكل مطول جدا، ثم عدل عن ذلك إلى شرح متوسط مختصر خوفا من عواقب الزمان.

---

1. منهج النقد في علوم الحديث، د نور الدين عتر : ص 234.
2. المقدمة ص 5.
3. مراجعة أجزاء فتح الباري.

ويصرح البخاري بأنه انتخبه من ستمائة ألف حديث، في ست عشرة سنة، وجعله حجة فيما بينه وبين الله.

ابتدأ تصنيفه وترتيب أبوابه [4] في المسجد الحرام، ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده ويضعها مكانها من الكتاب.

ثالثا عدد أحاديث الصحيح :

يظهر لأول نظرة أن هذا الموضوع بسيط للغاية، وأنه في استطاعة الباحث أن يأخذ نسخة من الصحيح، فيحصي عدد الأحاديث، ويخرج بنتيجة هي العدد الذي لا يزيد ولا ينقص، ولكنني أقول : إنه في غاية التعقيد، بل ربما كان أصعب موضوع يتناوله دارس الصحيح، ولا أدل على ذلك من اختلاف الحفاظ في عدد أحاديث الصحيح، تبعا لاختلافهم في الفرق بين المعلق والمعطوف، وبين ما يعتبر حديثا واحدا أو حديثين. قال الحافظ ابن حجر في شرح [5] حديث : لا يومن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه. وعند قول البخاري في السند وعن حسين المعلم «وأغرب بعض المتأخرين ــ لم يسمه ــ فزعم أن طريق حسين معلقة، وهو غلط» ثم أضاف منكتا على الكرماني (ت 408) فقال : (وأبدى الكرماني كعادته بحسب التجويز العقلي أن يكون تعليقا أو معطوفا على قتادة، فيكون شعبة رواه عن حسين عن قتادة إلى غير ذلك مما ينفر عنه من مارس شيئا من علم الإسناد).

وقد تعقب الحافظ أصل هذه المسألة في المقدمة [6] فروى عن ابن الصلاح (ت 643) في علوم الحديث أن عدد أحاديث الصحيح بالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون (7275)، وبإسقاط المكرر أربعة آلاف دون تمييز بين المسندة وغيرها، وتبعه النووي (ت 676)، على إطلاقه في المختصر، ولكنه في الشرح فصل بين المسندة والمعلقة وتراجم الأبواب والمتابعات، ثم ذكر الحافظ أن ذلك منقول من كتاب (جواب المتعنت) لأبي الفضل محمد ابن طاهر المقدسي، (ت 507 هـ). بروايته عن ابن حمويه السرخسي (ت

4. المقدمة ص 490.
5. الفتح ج 1 ص 53.
6. ص 464.

483 هـ). ويثبت هذا التفصيل من أول الصحيح إلى آخره، الذي جاء في أوله عدد أحاديث صحيح البخاري ــ بدء الوحي ــ خمسة أحاديث قال الحافظ : قلت بل هي سبعة، وكأنه لم يجعل حديث جابر في أول ما نزل هـ. أقول : أما حديث جابر فمحتمل ألا يعده، لأن هناك من اعتبره معلقا. قال الحافظ في شرحه [7] : «وأخطأ من زعم أن هذا معلق، وإن كانت صورته صورة التعليق هـ وأما حديث «الأعمال» فغير معقول ألا يعده حديثا مشتغل بعلم الحديث، اللهم إن قصد أنه حديث خارج عن الباب، ويؤيد ذلك تضارب الآراء في توجيه بداية البخاري به.

هذا وقد لاحظت في نسخة مجردة للصحيح عندي مصححة من طرف جمع من كبار علماء الأزهر على النسخة اليونينية التي جاءت من الاستانة، ولعلها المنسوبة إلى الحافظ أبي الحسن اليونيني (ت 701 هـ) الذي قال فيه الإمام القسطلاني (ت 924 هـ)، «وقد اعتنى الحافظ شرف الدين أبو الحسن اليونيني بضبط رواية الجامع الصحيح، وقابل أصله الموقوف بمدرسة بالقاهرة في جزأين، إلى أن قال : وقد بالغ في ضبط ألفاظ الصحيح [8].»

أقول قد لاحظت، وكأن مصححي هذه النسخة قصدوا تمييز عدد الأحاديث وتسهيلها للعد، بكتابة كلمة حدثنا في بداية السند بأحرف بارزة، فعددت على سبيل المثال أحاديث كتاب الإيمان فوجدتها تسعة وأربعين، ثم رجعت للتفصيل السابق فقال فيه صاحبه : الايمان خمسون حديثا، قال الحافظ ابن حجر [9] : قلت بل هي أحد وخمسون، وذلك أنه ــ أي صاحب التفصيل ــ أورد حديث أنس : «لا يومن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده» الحديث، إلى أن قال : فلكون المتن واحدا لم يعده حديثين، ولأن عده حديثين أولى من عد المكرر إسنادا ومتنا. انتهى.

والحافظ نفسه وهو يتعقب هذا التفصيل ويصلح أخطاءه إلى أن يصل إلى كتاب الصيام، فيورد كلام صاحب التفصيل على الشكل التالي : الصوم

7. ج 1 ص 26.
8. التبصرة والتذكرة شرح ألفية العراقي ج 2 ص 131.
9. المقدمة ص 466.

ستة وستون، ليلة القدر عشرة، قيام رمضان ستة، الاعتكاف عشرون، قال الحافظ لم يجرد الصوم ولم يتقنه، فإن جميع ما بعد قوله : كتاب الصيام إلى قوله كتاب الحج، من الأحاديث المسندة بالمكرر، مائة وستة وخمسون حديثا، ففاته من العدد أربعة وسبعون، وهذا في غاية التفريط.

وبإعادة النظر في هذا التعقب يلاحظ أن كتاب الحج في الترتيب قبل كتاب الصيام، وأنه بعملية حسابية يتبين أن العدد الذي فات صاحب التفصيل هو أربعة وخمسون، لا أربعة وسبعون، فلينظر من أين أتى هذا الخلل ؟ ألم أقل من قبل : إن هذا الموضوع من أعقد الموضوعات في دراسة الصحيح.

وأحب أن أختم هذه النقطة بالخلاصة التي توصل إليها الحافظ بعد نهاية تعقبه إذ يقول : «فجميع [10] أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات على ما حررته وأتقنته (7397) سبعة آلاف وثلثمائة وسبعة وتسعون حديثا، ثم يقول [11] بعد إحصائه المعلقات والمتابعات، فجملة ما في الكتاب من التعاليق (1341) ألف وثلثمائة وواحد وأربعون حديثا، وجملة ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات (341) ثلثمائة وواحد وأربعون حديثا، فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثا (9082) وهذه العدة خارجة عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات على التابعين فمن بعدهم، والعملية تنتج تسعة آلاف وتسعة وسبعين (9079) بفارق ثلاثة أحاديث، والكمال لله، والله أعلم.

المحور الثاني : النظر فيما قيل عن بعض رجال الصحيح.

ــ رجال الصحيح : العدد :

★ عدد الذين روى عنهم أو روى لهم

★ عدد الذين تكلم فيهم.

---

10. المقدمة ص 468.
11. المقدمة ص 470.

* **أولا عدد الذين روى عنهم البخاري :**

قد يكون من العسير جدا إحصاء عدد الرجال الذين روى عنهم البخاري أو روى لهم، لا سيما إذا تذكرنا ما سبق أن ذكرنا من كثرة رحلاته في طلب العلم والبحث عن الحديث، وروى الحافظ ابن حجر عن محمد بن أبي حاتم عنه قال : كتبت عن ألف وثمانين نفسا ليس فيهم إلا صاحب حديث، أما الذين رووا عنه الصحيح فقد ذكر الفربري أنه سمعه منه تسعون ألفا، وقد حصر الحافظ الذين روى عنهم البخاري في خمس طبقات.

الأولى : من حدثه عن التابعين، مثل أبي نعيم حدثه عن الأعمش، ومحمد بن عبد الله الأنصاري حدثه عن حميد، وغيرهما.

الثانية : من كان في عصر هؤلاء، لكن لم يسمع من ثقات التابعين، كآدم بن أبي إياس، وأيوب بن سليمان بن بلال وغيرهما.

الثالثة : من لم يلق التابعين، بل أخذ عن كبار التابعين، كسليمان بن حرب، وقتيبة بن سعيد، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم.

الرابعة : رفقاؤه في الطلب ومن سمع قبله قليلا كأبي حاتم الرازي وأحمد بن النضر، ومحمد بن يحيى الذهلي، الذي وقع له مع البخاري ما وقع من الجفوة.

الخامسة : قوم في عداد طلبته في السن والإسناد سمع منهم للفائدة، كعبد الله بن أبي العاص الخوارزمي وحسين بن محمد القباني. وعبد الله بن حماد الآملي وغيرهم.

* **ثانيا عدد الذين تكلم فيهم :**

وهؤلاء قد تفاوتت أقوال الجرح والتعديل فيهم. وقد أحصى الحافظ ابن حجر [12] الذين تكلم فيهم بأي كلام، فكان الجميع خمسة وتسعين وثلثمائة رجل (395) بالتحديد، أما الحافظ الذهبي (ت 748 هـ) فقد أحصيت له في

12. المقدمة ص 381 ـ 456.

ميزان الاعتدال على سبيل التجربة، اثنين وعشرين ومائة رجل، وأنا جازم بأن ذلك ليس كل ما في الكتاب، كما أنني عددت في الجزئين الأول والثاني فقط من تهذيب التهذيب ثمانية وستين رجلا (68)، فماذا ينتظر أن يكون العد في باقي الأجزاء، وقد أحصيت أيضا في المقدمة ما يقارب مائة راو، انفرد البخاري عن مسلم بالتخريج لهم في الصحيح. من هؤلاء الذين تكلم فيهم بالضعف.

فإذا رجعنا إلى قول البخاري نفسه أنه كتب عن ألف وثمانين ولم يقيد ذلك بالصحيح، أدركنا أن مجرد كلام في الراوي : بالتضعيف أو بأية علة من العلل، لا يكاد يسلم منه إلا القليل، وأن عددهم في الصحيح ليس هينا، وأن تتبعهم واحدا واحدا للجواب عنهم غير ممكن في مقال أو بحث، ولذا سنحصر الكلام عنهم في البحث عن أسباب الطعن فيهم وتصنيفها، ثم محاولة الجواب عنهم جماعة، حسب الصنف الذي دخلوا تحته، أو المجموعة التي اندرجوا فيها.

أسباب الطعن في بعض رجال الصحيح :

كلام الأئمة في موضوع الجرح والتعديل ــ وهل هو من الغيبة المحرمة أو من البيان المباح بل الواجب ــ كلام طويل مبسوط في محاله من المطولات، ولما كان إجماعهم قد انعقد على أن الراوي الذي تقبل روايته ويؤخذ بحديثه يشترط فيه أن يكون عدلا ضابطا، كان من الضروري أن نطرح على أنفسنا هذا السؤال.

هل كان رجال الصحيح كلهم عدولا ضابطين، ومن أجل ذلك تلقت الأمة «الصحيح» بالقبول ؟

هذا هو السؤال الذي يطرح أمامنا صلب الموضوع.

أما الشطر الثاني من السؤال فقد علم الجواب عنه مما سبق ومن خارج هذا البحث بالضرورة، وأما الشطر الأول فسنحاول الإجابة عنه فيما يلي :

بمراجعتنا لمحاولة عد رجال البخاري، وخصوصا الذين تكلم فيهم، عدّا تقريبيا ؛ نجد أنفسنا أمام مشكلة، وهي أن صحيح البخاري مقبول من طرف الأمة، وأن مجموعة ممن خرج لهم غير مقبولين، والمنطق يفرض علينا، إما أن

نرفض الصحيح، وإما أن نعدل من روى لهم فيه، أما رفض الصحيح فغير متيسر، وأما من روى لهم فيه، فيمكن أن نطبق عليهم القاعدة التي تقول «تسمية العدل لمن روى عنه لا تعتبر تعديلا» وهو قول أكثر العلماء من أهل الحديث، قاله ابن الصلاح، وقال الحافظ العراقي :

وليس تعديـلا علـى الصحيـح   رواية العدل على التصريـح [13]

وإن كان المختار عند الأصوليين التعديل إذا كان لا يروي إلا عن عدل، وعليه فيبقى هؤلاء أمام النقد كغيرهم سواء. فعلينا إذن أن نبحث في كيفية تزكيتهم إذا أمكن، وهذا ما سنحاوله فيما بعد، أما الآن فلنبحث الأسباب الداعية للكلام في هؤلاء الرجال، قال الحافظ في المقدمة [14] : «... لأن أسباب الجرح مختلفة ومدارها على خمسة أشياء : البدعة أو المخالفة أو الغلط أو جهالة الحالة أو دعوى الانقطاع في السند، بأن يدعى في الراوي أنه كان يدلس أو يرسل» وهي أسباب يرد البعض منها، وينظر في البعض الآخر كما يأتي، ثم أجْمَلَ بعد ذلك، فحصر هذه الأسباب في قسمين : الأول بدعة الاعتقاد، الذي سنفصله فيما بعد، والثاني مجموعة من الأمور اعتبرها مردودة أصلا فقال : «القسم الثاني فيمن ضعف بأمر مردود، كالتحامل أو التعنت، أو عدم الاعتماد على المضعِّف لكونه من غير أهل النقد، ولكونه قليل الخبرة بحديث من تكلم فيه، أو بحاله، أو لتأخير عصره ونحو ذلك. ويلتحق به من تكلم فيه بأمر لا يقدح في جميع حديثه، كمن ضعف في بعض شيوخه دون بعض، وكذا من اختلط أو تغير حفظه، أو كان ضابطا لكتابه دون الضبط لحفظه، فإن جميع هؤلاء لا يجمل إطلاق الضعف عليهم، بل الصواب في أمرهم التفصيل [15].

وهكذا نرى الحافظ قد جعل معظم الأسباب راجعة إلى الناقد، وليس للراوي المنتقد، وخلط بين ما يُرَدُّ من أصله، وبين ما قد يُردُّ بعد التحقيق، أو لا يرد فيثبت. ومن أجل ذلك، ونظرا لعدم تمكني من تتبع كل رجل على حدة،

---

13. التبصرة والتذكرة ج 1 ص 320.
14. ص 381.
15. المقدمة ص 459 — 461.

وإن كان الحافظ قد فعل ذلك، ارتأيت أن أصنف هذه الأسباب العامة في مجموعتين :

المجموعة الأولى : مردودة من أصلها، ولا تعتبر جرحا قادحا في علم مصطلح الحديث، وهي :

1. من ضُعِّفَ تحاملا لسبب شخصي لا علمي منهجي ؛ كتضعيف النسائي لأحمد بن صالح المصري الذي كان لا يحدث أحدا إلا بعد أن يسأل عنه، وامتنع من تحديث النسائي برفقة جماعة لا يرضاهم، فجمع النسائي كل الأحاديث التي وهم فيها أحمد وشنع عليه (16).

2. من ضعفه من هو غير أهل للنقد، كتضعيف الأزدي لأحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي قال الحافظ : ولا عبرة بقول الأزدي لأنه ضعيف، وقد يدخل في عدم الأهلية من ضعف بسبب الوهم، كتضعيف بعض المتأخرين لاسرائيل بن يونس بن أبي إسحق السبيعي أحد الأثبات، لعدم فهمه كلام يحيى القطان في إسرائيل، إذ أنكر عليه روايته عن أبي يحيى القتات، فوهم هذا المتأخر، وظن أن القطان يضعف إسرائيل، فصار يضعفه ويرد أحاديثه، كما أوضح ذلك ابن أبي خيثمة (17) وكذا تضعيف الأزدي لعبد الحميد بن أبي أويس، قال ابن عبد البر في الرد عليه : «هذا رجم بالظن الفاسد وكذب محض ...» (18).

3. من ضُعِّفَ تعنتا وتحديا لتزكية الحفاظ له، كما فعل أبو زرعة (ت 264 هـ) إذ عاب على مسلم تخريجه لحديث أحمد بن عيسى التستري المصري، ولم يبين سبب ذلك، قال الخطيب (ت 463 هـ) : لم أر لمن تكلم فيه حجة توجب ترك الاحتجاج به، وكذا تضعيف أبي عدي ت 365 هـ لعبد الله بن يوسف التنيسي، قال الذهبي : أساء ابن عدي بذكره في الكامل.

المجموعة الثانية : مردودة لأسباب لها اعتبارها في علم مصطلح الحديث، وفي باب الجرح والتعديل بالخصوص، قد تثبت وقد ترد، وسنحاول

16. المقدمة ص 383.
17. المقدمة ص 387 (ت 279 هـ).
18. المقدمة ص 415.

بحث ذلك فيما بعد إن شاء الله، وهي أنواع كثيرة منها :

1. التضعيف بسبب سلوك غير مرضي، كأحمد بن المقدام بن سليمان العجلي أبي الأشعث، تركه أبو داود، لأنه كان يعلم جماعة أن يهيئوا صررا من الزجاج ويطرحوها، ويأخذوا صرر الدراهم التي كان جماعة من المجان بالبصرة يلقونها في الطريق، ليخجلوا بها المارة، وكتركهم مروان بن الحكم، لقتله طلحة رضي الله عنه، وكذا المنهال بن عمرو الأسدي الكوفي، تركه شعبة لأنه سمع في داره صوت قراءة بالتطريب، أو أنه سمع صوت الطنبور [19].

2. الاختلاط، وهي حالة حدثت لكثير من المحدثين، كما وقع لجرير بن حازم أبي النضر الأزدي البصري، قال فيه ابن سعد ؛ ثقة، إلا أنه اختلط في آخر عمره.

3. التضعيف بسبب التغير، كما حدث لعبد الله بن جعفر بن غيلان الرقي أبي عبد الرحمان، قال فيه النسائي : ليس به بأس قبل أن يتغير، وقال هلال بن العلاء، ذهب بصره سنة ست عشرة، وتغير سنة ثمان عشرة، ومات سنة عشرين ومائتين (220 هـ) والتغُّير قد يحصل في الحفظ أو في الضبط، فالأول مثل معتمد بن سليمان التيمي، قال يحيى القطان : كان سيء الحفظ، والثاني مثل محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري البخاري، تكلم فيه أبو داود فقال : إنه تغير تغيرا شديدا.

4. الغلط : وكثيرهم الذين تكُلِّم فيهم بسبب الغلط، ومنهم عبد الله بن رجاء الغداني البصري قال فيه عمرو بن علي الفلاس (ت 249 هـ) كان : كثير الغلط والتصحيف، ليس بحجة.

5. التضعيف بسبب المخالفة أي مخالفة الراوي للثقات، ومنهم شريك ابن عبد الله بن أبي نمر، أبو عبد الله المدني، فقد خالف في حديث الإسراء عن أنس أصحاب أنس في إسناده ومتنه، فأنكروا عليه هذا الحديث وضعفوه.

---

19. المقدمة ص 446.

6. الجهالة : (تنظر الملاحظة عليها فيما بعد)، وممن ضعف بسبب الجهالة : أسباط أبو اليسع البصري، قال أبو حاتم : مجهول، وكذا قال في الحسين بن الحسين بن بشار وغيرهم كثير.

7. كون الراوي يرسل أو يدلس، مثال الأول : أوس بن عبد الله الربعي أبو الجوزاء، قال البخاري : في إسناده نظر، وفسر ذلك ابن عدي، بأنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة، إذن فهو يرسل. والثاني مثل عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني المصري كاتب الليث، قال الذهبي بعد أن أثبت رواية البخاري عنه ولكنه يدلس، ومثال الأمرين معا سالم بن أبي الجعد التابعي، قال الذهبي يدلس ويرسل : وقتادة مشهور في هذا الميدان.

8. الغفلة : وممن تكلم فيهم بسبب الغفلة حرمي بن عمارة بن أبي حفصة أبو روم البصري، قال أحمد كان فيه غفلة.

9. الاتهام بالكذب : وممن اتهموا بالكذب الحسين بن مدرك السدوسي، أبو علي الطحاق، قال أبو عبيد الآجري عن أبي داود : كان كذابا.

10. الوهم : قد سبق لنا أن الوهم سبب مردود، ولكنه الوهم الذي يوصف به الناقد، وأنه يدخل في عدم الأهلية، أما الوهم الذي هو صفة في الراوي فهو سبب قائم، ولا يندفع إلا بحجة، وممن ضعفوا بسبب الوهم، مسكين بن بكير الحراني أبو عبد الرحمان، قال أبو أحمد الحاكم في الكنى : كان كثير الوهم والخطأ، وكذا محمد بن أبي الصلت أبو يعلى التوزي البصري من شيوخ البخاري، قال أبو حاتم : أبو زرعة صدوق، كان يملي التفسير علينا من حفظه، وربما وهم.

11. الاضطراب : ومثاله مطرف بن عبد الله النيسابوري صاحب مالك قال ابن أبي حاتم عن أبيه : صدوق، لكنه مضطرب.

12. التقرب من الخلفاء : تكلموا في كثير من المحدثين بسبب تقربهم من الخلفاء أو توليهم بعض الأعمال لهم أو لعمالهم، أو قبولهم جوائزهم، وممن تكلموا فيه لهذا السبب حميد بن أبي حميد الطويل البصري، تركه زائدة لدخوله

في شيء من أمر الخلفاء، وكذا حميد بن هلال العدوي أبو نصر من كبار التابعين كان ابن سيرين لا يرضاه لنفس السبب، كما بين ذلك أبو حاتم الرازي، وكذا تكلم شعبة وابن علية في خالد بن مهران الحذاء البصري لنفس السبب، بل تكلموا حتى في عكرمة ؛ لقبوله جوائز الأمراء.

13 ــ الأفتاء بالرأي : وممن تكلموا فيه لهذا السبب، ربيعة بن أبي عبد الرحمان، ولكن الحافظ ذكره دون توضيح في المقدمة.

14 ــ التحديث بما يوافق الرأي : وممن تُكُلِّم فيهم بهذا السبب معلى بن منصور الرازي نزيل بغداد، قال أحمد : ما كتبت عنه، وكان يحدث بما يوافق الرأي وكان يخطئ، وقال مرة أخرى لما سئل عن عدم كتابته عنه : كان يكتب الشروط، ومن كتبها لم يخل من أن يكذب.

وهكذا نرى أن هذا السبب يدخل في باب الاتهام بالكذب الذي هو أحد مسقطات العدالة.

15 ــ بدعة الاعتقاد : أما هذه فربما كانت أكثر الأسباب مدعاة للكلام في المحدثين، وربما كان منهم أئمة كبار وحفاظ متقنون عرفوا بالصدق، ولهذا رأيت أن أجمع أكبر عدد أحصل عليه في هذا الظرف الوجيز، وتتبعت أنواع البدع المبعثرة في المراجع التي بين يدي، فوجدت أنها تسعة أنواع، سأذكرها مرتبة على حسب كثرة الأفراد :

1 ــ **القــدر** : أي القول بالقدر، والمراد به هنا الزعم بأن الشر من فعل العبد وحده، والذين ضعفوا بسببه كثيرون، أذكر منهم ثلاثين شخصا :
نور بن زيد الديلي، نور بن يزيد الحمصي، حسان بن عطية المحاربي، الحسن ابن ذكوان، داود بن الحصين، زكريا بن اسحق، سالم بن عجلان اتهم بالقدر والأرجاء، سلام بن مسكين الأزدي أبو روم البصري، سيداب بن مقارب، سيف ابن سليمان المكي، شبل بن عباد المكي، شريك بن الله بن أبي نمر أبو عبد الله المدني، عبد الله بن أبي لبيد المدني، عبد الله بن أبي نجيح المكي، عبد الله بن عمرو أبو معمر، عبد الأعلى ابن عبد الأعلى البصري، عبد الوارث بن سعيد التنوري، عطاء بن أبي ميمون، عمر بن أبي زائدة، عمر ابن مسلم القصير، عمير بن هانئ الدمشقي، عوف الأعرابي البصري، قتارة بن دعامة

الدوسي، كهمس بن العنهال، محمد بن سواء البصري، هرون بن موسى الأعور النحوي، هشام ابن عبد الله الدستوائي، وهب بن منبه اليماني (رجع عنه) وهو متهم بنقل الاسرائيليات، انظر ابن تيمية في مقدمة التفسير ص 56 هامش 5 ويحيى بن حمزة الحضرمي، ومحمد بن محمد البنائي.

2 ــ **التشيع** : وهو محبة علي وتقديمه على الصحابة، ثم من قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه، وربما أطلق عليه «رافضي»، فإن سب مع ذلك أو صرح ببغض الصحابة فهو غال في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فهو أشد غلوا، وسأذكر منهم ثمانية عشر رجلا :

1 اسماعيل بن ابان. 2 جرير بن عبد الحميد. 3 خالد بن مخلد القطواني. 4 سعيد بن فيروز أبو البختري. 5 سعيد بن عمرو أبو أشوع الكوفي. 6 سعيد بن كثير بن عفير. 7 عباد بن العوام. 8 عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمان بن أبي ليلى. 9 عبد الرزاق بن همام الصنعاني ت 211 هـ. 10 عبد الملك بن أعين. 11 عبد الله بن موسى العبسي. 12 عدي بن ثابت الأنصاري. 13 علي بن الجعد. 14 أبو نعيم الفضل بن دكين ت 219 هـ. 15 فطر بن خليفة المخزومي الكوفي مولاهم. 16 محمد بن جحادة الكوفي. 17 محمد بن فضيل بن غزوان. 18 مالك بن اسماعيل أبو غسان.

3 ــ **الإرجاء** : ومعناه هنا تأخير الحكم على مرتكب الكبيرة، أو على الطائفتين المتقاتلتين بعد عثمان، ونذكر منهم اثني عشر رجلا :

1 أيوب بن عائذ الطائي. 2 ذر بن عبد الله المرهبي. 3 شبابة بن سوار. 4 سالم بن عجلان. 5 عبد الحميد بن عبد الرحمان الحماني الكوفي. 6 عثمان ابن غياث البصري. 7 عمر بن ذر الهمداني. 8 عمرو بن أبي مرة. 9 محمد بن حازم أبو معاوية الضرير. 10 ورقاء بن عمر اليشكري. 11 يحيى بن صالح الوحاظي الحمصي. 12 ابراهيم بن طهمان.

4 ــ **النصب** : ومعناه بغض علي وتقديم غيره عليه، قد عثرت على ستة من هؤلاء هم :

1 اسحق بن سويد الدعوي. 2. بهز بن أسد أبو الأسود البصري. 3. حريز بن

عثمان الرحبي الحمصي. 4 حصين بن نمير الواسطي. 5 عبد الله بن سالم الأشعري. 6 قيس بن أبي حازم.

5 ــ **اعتقاد رأي الجهمية** : والجهمية هم الذين ينفون صفات الله التي أثبتها الكتاب والسنة، ومنهم : بشر بن السري أبو عمرو البصري الأفوه نزيل مكة، والوليد بن كثير بن يحيى المدني، وعلي بن المديني وربما وهموا فيه.

6 ــ **اعتقاد رأي الاباضية من الخوارج** : الإباضية نسبة إلى إباض ابن عبد الله المري في أيام مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية، وممن نسب لهم هذا الاعتقاد : عكرمة مولى ابن عباس، والوليد بن كثير بن يحيى المدني.

7 ــ **العقديـــة** : ومعناه تزيين الخروج على الخلفاء دون المشاركة عمليا، وممن تكلم فيهم لهذا السبب : عمران بن حطان الشاعر المشهور الخارجي.

8 ــ **الرفـــض** : وقد عرفنا أنه يمثل إحدى درجات التشيع، وقد تكلموا بسبب الرفض في عباد بن يعقوب الرواجني الكوفي، أبي سعيد الرافضي المشهور.

9 ــ **الوقف في القرآن** : أي التوقف في القول بكونه مخلوقا أو غير مخلوق، وممن تكلم فيهم لهذا السبب : علي بن أبي هاشم بن طيراخ البغدادي، وكذلك علي بن الجعد الشيعي.

هذا ما تيسر لنا جمعه ممن طعن فيهم من رجال البخاري، وقد رأيت أنني لم أقصد إلى عدهم بقدر ما قصدت تتبع الأسباب العامة للطعن فيهم، حتى تسهل علينا محاولة الأجوبة عنهم، والله المستعان.

الأجوبة عن رجال الصحيح :

ليس من السهل كما يتصور أن نقول : فلان يقبل حديثه، وفلان يرد حديثه، وتاريخ النقاد من المحدثين شاهد على ذلك، والرحلة في طلب الحديث وتحمل المشاق في سبيله موضوع خصب في علوم الحديث، فهذا الصحابي الجليل جابر بن عبد الله (ت 78 هـ) ابتاع بعيرا فشد عليه رحله، وسار حتى قدم الشام ليسأل عبد الله بن أنيس عن حديث في القصاص، ويقول سعيد بن

المسيب (ت 105 هـ)«إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الوحدة[20]». ولما دخل الكذب في رواية الحديث استعمل النقاد وسائل الكشف عنه، فكان التاريخ من تلك الوسائل، قال سفيان الثوري : «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ». وقال حفص بن غياث : «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين». ويعني أن يحسبوا سنه وسن من كتب عنه [21]. والبخاري من النقاد الذين استعملوا مختلف الوسائل لمعرفة الرجال، فكان أقدر الجميع على معرفة الرواة، فلا غرابة في أن يحرز على أعلى لقب في علم المصطلح، وهو لقب «أمير المومنين» في الحديث، فكيف إذن يسهل أن نرد حديث رجل أخرج له البخاري، ولكن لا يلزم دائما من قبول الحديث تزكية من رواه، فقد يقبل الحديث لوروده من طرق أخرى، وهذا ما فعله البخاري أحيانا كثيرة، ويرد صاحبه لثبوت خلل في بعض رواياته ومروياته، وهو الباب الذي دخل منه النقاد للطعن في رجال البخاري.

وبعد هذا التقديم الموجز يجمل بنا أن نعود لتقسيم أسباب الطعن في رجال البخاري تقسيما آخر لتسهل علينا الأجوبة، ولتكون هذه الأجوبة كقواعد عامة تدخل تحتها كثير من الجزئيات، لا كأجوبة فردية قد لا تصلح مع فرد آخر. وسأحيل أولا على التقسيم السابق فأقول : إن الأسباب الواردة في المجموعة الأولى مردودة من نفسها، ولا تحتاج إلى تكلف جواب عنها، وأن كل ما قيل فيها يعتبر من فضول القول، غير أننا لا ننكر أنها تطرح قضية جديدة ؛ وهي قضية التحقق من هوية الناقد ليطرح نقده، فلا يعتبر منهجا علميا أو يقبل فيدخل في أحد أسباب المجموعة الثانية، وأسباب هذه المجموعة الأخيرة هي التي سنقسمها إلى مجموعتين أيضا :

المجموعة الأولى :

جميع أسباب هذه المجموعة لا تأثير لها بنفسها في ذات الحديث، وإنما لها تأثير في نفوس النقاد ينشأ عنه شك في صدق الرواية، لأنها رواية من نُظِر إليه بعين الارتياب، وتتنوع إلى نوعين :

---

20. علوم الحديث ومصطلحه د. صبحي الصالح ص 54 نقلا عن الجامع لأحكام الراوي 9 ورقة : 168 ــ وجه 2.
21. منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر ص 132.

1. أسباب لا تخضع للمقياس العلمي بمقدار ما تخضع للمقياس الخلقي والنقدي، وتدخل في باب سد الذرائع، كالسلوك غير المرضى من طرف البعض، والتقرب من السلطان، والبدعة في الاعتقاد، والافتاء بالرأي، أوصاف خارجة عن كنه الرواية، ولكن نظرة عدم الرضى من طرف النقاد تتعدى إلى الرواية فتردها بسبب هذا الوصف المخل بالمروءة، والمؤثر في سلوك الانسان.

2. سبب لا مسؤولية فيه على الراوي، بل المسؤولية تقع على الناقد ؛ وهو الجهالة، فإنها صفة يتصف بها الناقد في حق الراوي، فليس في مقدور الراوي أن يكون معروفا، بل من واجب الناقد أن يبحث عنه ليعرفه، وقد تنشأ الجهالة عن ظروف اجتماعية لم تسمح له بمخالطة الناس حتى يعرفوه، أو لرأيه هو في قضية العزلة أو المخالطة.

وباختصار فالجهالة لا يلزم منها ضد الضبط، لأنها مجرد محل للظن بعدمه، فالغلط والوهم والاختلاط وغيرها مثلا لازمة لعدم الضبط، بينما لا يلزم عقلا من كون الراوي مجهولا عند بعض الناس أن يكون غير ضابط.

المجموعة الثانية :

أما أسباب هذه المجموعة فهي التي تعتبر من صميم هذا العلم، لأن لها التأثير المباشر على ضعف الحديث بثبوتها، أو صحته بنفيها، وتتنوع أيضا إلى نوعين :

النوع الأول : أسباب طارئة محدودة بزمان كالاختلاط والتغير، وقد يندرج فيها على سبيل التجوز من ضُعِّف في بعض شيوخه دون البعض، ففيه نوع تحديد أو تخصيص.

النوع الثاني : أسباب مطلقة وهي باقي الأسباب المذكورة، كالغلط، والمخالفة، والإرسال، والتدليس، والغفلة، والاتهام بالكذب، فهذه كلها مؤثرة بنفسها في ضعف الحديث.

وبعد هذا التقسيم أقول إن أسباب النوع الأول من (المجموعة الأولى) إما أن لا يثبت لها تأثير على روايةِ الحديث، وهذا هو الأصل فيها، فيقبل حديث صاحبها إن لم يظهر سبب آخر، وهو الكثير في رواية البخاري عمن تكلم فيهم

بها، فإن التحقيق أثبت أن أحمد بن المقدام مثلا لم يكن يُعلّم المجون، وإنما كان يخدم المصلحة العامة، كما بين الحافظ ذلك [22] وعكرمة لم يكن تقربه من السلطان وقبوله جوائزه ليؤثر على عدالته وثقته، وأمثال قتادة وأبي نعيم وعلي ابن المديني لم يكن اتهامهم بالميل، أو ثبوت ميلهم إلى القدرية، أو الشيعة أو الجهمية، لينقص من عدالتهم ومنزلتهم العلمية، والافتاء بالرأي قضية منفصلة عن الرواية، فإن العلماء اختلفوا في حجية قول الصحابي إذا كان رأيا، فما بال قول أي راو كان، إن الرواية شيء والافتاء بالرأي شيء آخر.

وإما أن يثبت على الرواة شيء مما اتصفوا به ويثبت الضعف في مروياتهم، ولا شك في هذه الحالة أن أمرا خارجيا ينضاف إلى هذا الوصف، فيدخل صاحبه في زمرة من تُكُلِّم فيهم لأحد أسباب المجموعة الثانية، ويأتي الحديث عنها.

وأما سبب النوع الثاني، وهو الجهالة فإما أن ترتفع، وهو ما حدث كثيرا فيمن تكلم فيهم بسببها، كمجهولي أبي حاتم، فكثيرا ما يقول الحافظ : «جهله أبو حاتم وعرفه غيره» [23] وإما أن تبقى الجهالة، وهذا ما لا يكاد يوجد فيمن أخرج لهم البخاري، لما عرفناه سابقا من خبرته بالرجال، وسندمجه إذا ثبت فيمن يجاب عنهم في المجموعة الثانية، وأضيف قبل أن أنتقل إلى المجموعة الثالثة أن صفة الجهالة يجب أن تستثنى من قاعدة : «تقديم الجرح على التعديل إذا اجتمعا ولو كان المعدلون أكثر»، وإيضاح ذلك أن الأساس الذي ينبني عليه تقديم الجرح على التعديل، وهو أن مع الجارح زيادة علم، لا يتحقق في هذه الحالة، بل يتحقق عكسه هنا، وهو أن مع المعدل زيادة علم، لأن المجرح يقول، إن الراوي مجهول أي غير معروف، والمعدل يقول : إنه ثقة مثلا، وهو إثبات لحكم علمه، فيكون هو الذي معه زيادة علم، بخلاف ما إذا قال المجرح مثلا إن الراوي ضعيف لمخالفته الثقات، ويقول المعدل أنه ثقة فالذي يقول إنه ثقة يبني مثلا على أنه روى له حديثا فوجده موافقا للثقات أو أحاديث كذلك، والذي يقول أنه ضعيف يخالف الثقات يبني على أنه روى له

---

22. المقدمة ص 384.
23. المقدمة ص 461.

مثلا حديثا أو أحاديث خالف فيها الثقات، فيكون معه زيادة علم، لأنه لا يكذب ما قاله المعدل بل يضيف له حكما آخر، وهو إثبات مخالفته للثقات وبذلك يقدم قوله.

أما أسباب (المجموعة الثانية) فهي كثيرة الوجود، ولكن الجواب عنها يختلف فيما بين النوعين الأول والثاني، فالاختلاط والتغير في النوع الأول وحتى المضعف في بعض الشيوخ دون البعض، هي أوصاف إذا وصف بها الراوي ثبتت في الغالب، وقليلا ما ترد، قال الحافظ [24] في حق جرير بن عبد الحميد الضبي : «وقال البيهقي : نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ، ولم أر ذلك لغيره، بل احتج به الجماعة». هذا ويلاحظ من تتبعه لروايات البخاري عن أمثال هؤلاء أن البخاري لم يكن يروي عمن اختلط في حال اختلاطه، ولا عمن روى عنه في نفس الحال، وكذا الشأن فيمن تغير حفظه أو ضبطه، كما لم يكن يروي عمن ضعفوا في بعض شيوخهم دون البعض ما رووه عن الشيوخ الذين ضعفوا فيهم، قال الحافظ مثلا في حق جعفر بن إياس أبي بشر ابن أبي وحشية، «وكان شعبة يقول : إنه لم يسمع من مجاهد ولا من حبيب بن سالم، وقال أحمد كان شعبة يضعف أحاديثه عن حبيب بن سالم، وقال أحمد : كان شعبة يضعف أحاديثه عن حبيب بن سالم، وقال البرديني هو من أثبت الناس في سعيد بن جبير، إلى أن يقول، قلت : احتج به الجماعة، لكن لم يخرج له الشيخان من حديثه عن مجاهد، ولا عن حبيب بن سالم» [25].

وأما الذين تثبت رواية البخاري عنه في مثل هذه الحال فسنختصر الجواب عنه فيهم مع الجواب عن أسباب النوع الثاني :

أما الغلط وما بعده من أسباب النوع الثاني فكثيرا ما اختلفت أقوال النقاد في إثباتها في راو أو نفيها عنه، ففي حالة نفيها عنه ونفي ما يترتب عليها من التضعيف، وإثبات عكس ذلك، وهو كثير مبسوط في محله من كتب البحث في الرجال، لا نحتاج إلى الجواب عن البخاري، أما في حال ثبوتها وثبوت مايترتب عليها وعلى غيرها من الأسباب التي لم نعثر عليها، أو عثرنا عليها

24. المقدمة ص 392.
25. المقدمة ص 393.

وأهملناها، لأنها قليلة الوجود، فإن البخاري لا تخرج روايته عن هؤلاء في مثل هذا الحال عن حالتين :

الحالـة الأولـى :

أنه يروي عنهم أصولا ولكنه يقرنهم بغيرهم، فيكون الراوي المتكلم فيه غير معتمد عند البخاري ولا محتج به، وإنما أتى بالرواية عنه لتكثير الطرق إذا كان الحديثان في مكان واحد، أو لاعتماده على روايته له عن الثقة إذا كانا مفرقين، ومتى صح الحديث من طريق آخر فإن الرواية عن المتكلم فيه إن لم تزده قوة فإنها لا تنقص من صحته، ومثال ذلك رواية البخاري عن أحمد بن أبي الطيب حدثنا اسماعيل بن مجالد، حدثنا بيان بن بشر عن وبرة بن عبد الرحمان، عن همام قال : سمعت عمارا يقول : رأيت رسول الله ﷺ وما معه إلا خمسة أعبد وامرأتان وأبو بكر (26) ثم روى الحديث في باب إسلام أبي بكر فقال : حدثني عبد الله (بن حماد الآملي وهو أصغر منه سنا) قال حدثني يحيى بن معين، حدثنا اسماعيل بن مجالد الخ الحديث ... (27) قال الحافظ بعد أن أثبت تضعيف أبي حاتم لابن أبي الطيب : «فتبين أنه ــ أي أحمد بن أبي الطيب ــ عند البخاري غير محتج به (28).

الحالـة الثانيـة :

أنه يروي عنهم لا أصولا، ولكن متابعات ومعلقات وتراجم أبواب وغيرها، إما تكثيرا للطرق، وإما لروايته أصولا لها في مكان آخر، وهو كثير في الصحيح.

وأخيرا إن البخاري عرف بانتقائه للحديث، فهو في الحالة التي يروي فيها عن هؤلاء الضعفاء، أو بتعبير أصح الذين نسب لهم الضعف ووصفوا به، ينتقي من أحاديثهم ما توافقت الروايات عليه : ويلاحظ هذا مثلا في حديثه في باب الزكاة عن طاوس قال : قال طاوس قال معاذ : الحديث، يحكم الحافظ بضعفه للانقطاع، فيقول : ولا يغتر بقول من قال : إن البخاري ذكره بالتعليق الجازم، فهو صحيح عنده (29)، ثم يحكم بصحته لكثرة الروايات، والله أعلم.

---

26. الفتح ج 7 ص 16.
27. الفتح ج 7 ص 129.
28. المقدمة ص 383.
29. الفتح 3 ص 247.

الخاتمـــة

أؤكد في هذه الخاتمة أنني حاولت فقط أن أصنف رجال الصحيح الذين تُكُلِّم فيهم تصنيفا جديدا قد يصلح أن يكون قاعدة لبحث مطول ومفصل، يجمع فيه رجال كل صنف على حدة، ثم يبحث فيهم واحدا واحدا ليحكم عليهم أو لهم.

وأعتقد أنه عمل شاق مضن، وقد سبق إليه الأئمة الكرام، ولكن كل على نهجه وطريقته.

وإذا كان البعض من الناس يحلو له أن يردد قول القائل : «لم يترك الأول للآخر ما يقول»، فإنني أقول : بل فتح الأول للآخر باب القول على مصراعيه، فهذه جماهير المحدثين تضع لنا الأسس التي نستطيع أن نبني عليها في كل ميدان، فما علينا ألا أن نتسلح بصبرهم وعزائمهم لنشيد ما وضعوا له الأسس، ولنحافظ على ما أتموا بناءه وما توفيقي إلا بالله.